### ٣١ قاضياً عقارياً فقط في كل سورية

## ٩٢٤ مليون ل.س رسوم عقارية في عام

| محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال الزراعة والسياحة والمواد الغذائية ياسين صهيوني عن أرشفة ١,٥ مليون وثيقة في المصالح العقارية تتعلق بملكية العقارات في جميع المناطق.

وأكد صهيوني في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الرسوم العقارية التي تم استيفاؤها خلال العام الماضي بلغت ٩٢٤ مليون ليرة سورية، مشيراً إلى أنه يجري العمل وفق الاتفاقية الإطارية الموقعة مع الشركة السورية لتكنولوجيا المعلومات وفي إطار أتمتة العمل في الصحيفة العقارية لتسهيل الخدمة العقارية وإيصالها للمواطن بأبسط الطرق وأسرعها، مضيفاً: ويجري الآن العمل على إنشاء مركز خدمة عقاري تخصصي يوفر جميع الخدمات المتعلقة بعمل المديرية، ومقر هذا المركز في الإدارة العامة للمصالح العقارية.

وبين صهيوني أن معاناة خروج عدد من مديريات المصالح العقارية عن الخدمة مازالت مستمرة بالنسبة لمحافظتي إدلب والرقة، إضافة لاستمرار خروج ١٤ دائرة للمصالح العقارية من الخدمة في جميع المناطق السورية، وهذا يؤدي إلى ضغط كبير على الدوائر الأخرى، في ضوء النقص الشديد في القوى العاملة وخاصة الفنية منها، فقد اقتصر عدد الكوادر الآن على ٤٣٩٤ عاملاً من جميع الفئات، فيما اقتصر عدد القضاة العقاريين على ٣١ قاضياً عقارياً لجميع أنحاء البلاد.

وعن استمرار العمل في المحافظات والعقود التي تنظم هناك أشار رئيس الاتحاد إلى أنه تم خلال العام الماضي تنظيم نحو ٢٠٨ آلاف عقد عقاري في مختلف المحافظات، وتم تنفيذها على الصحف العقارية حسب واقع كل عقد منها، أما فيما يتعلق بعمليات المسح والتحديد والتحرير فقد تم إجراء المسح لمساحة ٤٢١٥ هكتاراً، إضافة إلى ذلك ما تزال عمليات التجميل وإزالة الشيوع مستمرة في محافظات حماة وحمص وريف دمشق والقنيطرة ودرعا وبلغ عدد المناطق التي انتهى العمل فيها وأودعت ٤٢ منطقة عقارية في حين بلغ عدد المناطق المختتمة نهائياً ١٢ منطقة عقارية وتم افتتاح ٩ مناطق عقارية للبدء بأعمال التحديد والتحرير فيها.

### تفاقم مشكلة النقل في حماة

## العمر: الحل بإحداث شركة نقل داخلي

| حماة- محمد أحمد خبازي

اشتكى مواطنون من حماة لـ«الوطن» تفاقم معاناتهم من سرافيس النقل الداخلي التي ترتكب مخالفات متنوعة، كتحميل عدد زائد من الركاب خلف السائق وبالممر بين المقاعد والذين يضيق عليهم السرفيس، وكتقاضي ٥٠ ليرة بدلاً من ٤٠ التعرفة الرسمية، والمعاونين من المراهقين الذين يسيئون بتصرفاتهم الصبيانية لبعض الركاب وخصوصاً الإناث.

وطالب المواطنون بوضع حد لهذه المخالفات، وبتحسين هذا القطاع المهم، لكونه عصب الحياة في مدينتهم التي تعد أجور التكاسي فيها مرتفعة جداً، والتي تخضع لمزاجية سائقيها فقط، والتي يطالب المواطنون بتركيب عدادات لها ومحاسبتهم وفقها لا وفق أهواء السائقين!

مدير النقل الداخلي بحماة عبد الحكيم العمر بيَّن لـ«الوطن» أنه تم تنظيم أكثر ٨٦٠٠ ضبط بحق السرافيس المخالفة منذ بداية العام الحالي وحتى اليوم، لمخالفتها بكسر الدور وعدم الوصول إلى نهاية الخط، وتحميل عدد زائد من الركاب، ووجود معاون، وشلال أو مقاعد إضافية بالسرفيس، وأما مخالفات تقاضي أجرة زائدة فهي من صلاحيات التموين.

وأكد العمر صحة شكاوى المواطنين وعزاها إلى الكثافة السكانية في حماة التي وفد إليها عدد كبير من مواطني محافظتي إدلب والرقة، وإلى قلة السرافيس التي يبلغ عددها حالياً ٦٨٣ سرفيساً تعمل على ٢٣ خطاً، إضافة إلى ٣ باصات جديدة تعمل على خطوط طريق حلب وجب قصور ومساكن ضاحية أبي الفداء و٤ باصات مستثمرة من القطاع الخاص.

وعن الأجرة المحددة للسرافيس قال: إنها ٤٠ ليرة وقد وضعتها لجان مشكلة من التموين وهي تتبع لطول الخط والكثافة السكانية ونفقات الآلية، ولكنها بكل صراحة نقول: لا تتناسب مع الواقع الراهن لنفقات السرافيس الكبيرة من حيث أجور الصيانة والإصلاح وأسعار القطع التبديلية والإطارات والرسوم والضرائب، ولكن هذا ليس مبرراً كي يتقاضى بعض أصحاب السرافيس ٥٠ ليرة كأجرة من دون قرار رسمي من المكتب التنفيذي بالمحافظة.

وأوضح العمر أنه للقضاء على معاناة المواطنين من النقل الداخلي وجهت وزارة الإدارة المحلية والبيئة ضمن خطتها لدعم منظومة النقل الداخلي، بضرورة موافاتها ببيانات مفصلة لعدد السائقين الممكن تأمينهم للباصات المتوافرة أو الباصات الجديدة التي تم تخصيصها سابقاً، أو التي يتم تخصيصها للمحافظة حالياً، وذلك لضمان بقاء النقل الداخلي حكومياً.

وأكد أن الحل الأمثل هو إحداث شركة نقل داخلي أسوة ببعض المحافظات، علماً أن هناك دراسة لدى الجهات المعنية تنتظر الموافقة عليها.

### بمشاركة سورية تأسيس منتدى لإقليم دول شرق المتوسط يعنى بشؤون الصحة

# قربي لـ«الوطن»: لبنان والأردن حمّلتا مشكلاتهما الصحية على وجود اللاجئين على أراضيهما

| محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة الخدمات في مجلس الشعب صفوان قربي أن بعض الدول في إقليم شرق المتوسط اعتبرت أن تراجع القطاع الصحي في بلدها يعود إلى وجود اللاجئين وخصوصاً السوريين على أراضيها مثل الأردن ولبنان، مضيفاً: حاولت هذه الدول أن تقذف الكرة على هذا الملف كأحد أسباب العجز رغم أن الواقع الصحي في هذه البلدان قبل اللجوء لم يكن أفضل.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد قربي أنه في الملتقى البرلماني الصحي لدول إقليم شرق المتوسط الذي عقد في تونس الأسبوع الماضي تم الوقوف عند ملف اللاجئين وخصوصاً أن تحميل هذه الدول متاعبها الصحية للاجئين كان أمراً ملفتاً باعتبار أنها حمّلت هذا الملف أكثر مما يحتمل.

وأكد قربي أنه عملياً لم يتم التفريق بين اللاجئ وغيره في موضوع الصحة فتم الاتفاق على أن حقوق اللاجئ في الرعاية الصحية يجب ألا تقل عن المواطن في هذه الدول، مشيراً إلى أن دول شرق المتوسط يوجد فيها أعلى نسب لجوء في العالم.

وأضاف قربي: تم التأكيد على موضوع اللجوء في كل دول الإقليم وتأمين الرعاية الصحية لهم، لافتاً إلى أنه كان هناك شكاوى من بعض الدول المستضيفة وخصوصاً أن البعض يحاول استثمار هذا الملف للحصول على بعض المزايا الصحية ولا مشكلة في ذلك إلا أن القطاع الصحي في شرق المتوسط يحتاج إلى الكثير من الترميم والتصويب وإعادة البناء وخصوصاً أن المؤشرات الصحية ليست مريحة على الإطلاق، لافتاً إلى أن المناقشات كانت ودية وتم التمييز بشكل واضح ودقيق لبعض الأمور فيما يتعلق بملف اللاجئين وخصوصاً أن كل دول الإقليم تعاني من سوء إدارة في الصحة فالمشاكل واسعة في هذا الموضوع وتحتاج إلى إعادة هيكلة وخصوصاً أن المؤشرات الصحية وصلت إلى الخطوط الحمراء.

> البيانات الصحية في سورية غير واضحة ونحتاج إلى تفعيل التأمين الصحي

وأشار قربي إلى تعزيز دور البرلمانيين ومعلوماتهم في محاجة الحكومات ومحاولة الدخول إلى الموازنات وتصويب الميزانيات والاستفادة من المؤشرات العالمية ليكون البرلماني صوته أقوى وحجته أفضل في متابعة الأداء الحكومي.

وكشف قربي أنه يتم إعداد تقرير لوزارة الصحة تضمن المحاضرات التي ألقيت في الملتقى للإستفادة من تجارب الصحة العالمية في معالجة العديد من الملفات، مشدداً على ضرورة إيجاد بيانات أكثر وضوحاً باعتبار أن قاعدة البيانات غير واضحة وضعيفة وهناك بطء في تقديم المؤشرات، معتبراً أن المواطن جزء من ذلك وبالتالي يجب تفعيل التأمين الصحي وإيجاد قاعدة بيانات جديدة للاستفادة منها في المرحلة القادمة.

وأعلن قربي عن تأسيس منتدى للصحة والرفاهية يضم دول إقليم شرق المتوسط يعنى بشؤون الصحة في هذه الدول، موضحاً أنه سيكون مكوناً من ٤٤ برلمانياً، وسورية سوف تشارك ببرلمانيين اثنين.

وأكد قربي أن من أهداف المنتدى الذي تم إطلاقه في تونس الأسبوع الماضي وإقرار النظام الأساسي له التعاون بين برلمانات الدول الأعضاء فيه والصحة العالمية ومكتبها الإقليمي في شرق المتوسط.

ولفت قربي إلى أن من الأهداف أيضاً أنه يطلب من البرلمانيين التواصل مع وزارات الصحة وحتى مع وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل باعتبارها تعنى بشؤون الصحة حتى إنه في بعض دول العالم تكون فيها هذه الوزارة معنية أكثر من وزارة الصحة وخصوصاً فيما يتعلق بمجال الجمعيات وأحياناً في التأمين الصحي، موضحاً إلى أنه سيكون هناك اجتماعات دورية للمنتدى سنوياً لكن يمكن أن تكون أقل من ذلك في حال كانت الدعوة لاجتماعات استثنائية.

### كلام رسمي جداً

**مرور ريف دمشق ينظم ضبوطاً بحق السرافيس المخالفة**

جواباً للشكوى المنشورة في صحيفة الوطن بعددها رقم ٣١٤٤ تاريخ ٧ / ٥ / ٢٠١٩. بعنوان: «سرافيس تتقاضى أسعاراً زائدة وأخرى لا تلتزم بكامل الخط» تمت مخاطبة رئيس فرع المرور في محافظة ريف دمشق وأجاب بالآتي: تم التعميم على كافة دوريات الفرع ومن خلال المراقبة والمتابعة موضوع الشكوى المذكورة وتم تنظيم عدة ضبوط مخالفات (تقاضي أجور زائدة، عدم الوصول لنهاية الخط، عدم الإعلان عن تعرفة الركوب) والمراقبة والمتابعة مستمرة من دورياتنا وعلى جميع محاور محافظة ريف دمشق لقمع جميع المخالفات المشاهدة.

**محافظة ريف دمشق**
**رئيس المكتب الصحفي**

### خلافات الإحصاء بين التموين والمحافظة تسفر عن أزمة خبز في درعا

## نصيب الفرد ٢٠٠ غرام من الدقيق التمويني يومياً ما يعادل رغيفاً وربعاً

## أسرة من ٤ أشخاص يحصّلون ٦ خبزات يومياً وحالة الرغيف متردية جداً

| عبد الهادي شباط

يبدو أن حالة الخلاف الإحصائية بين وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومحافظة درعا ترخي بظلالها على مدى توافر رغيف الخبز في المحافظة فحسب البيانات التي اطلعت عليها «الوطن» فإن الإحصاءات التي تعتمدها وزارة التجارة الداخلية تقل عن إحصاءات المحافظة بقرابة ٢٠٠ ألف نسمة وبما أن الوزارة تحدد كميات الدقيق التمويني بناء على عدد السكان ظهرت حالة نقص في توافر مادة الخبز في مختلف مناطق المحافظة.

وفي متابعة لأثر هذا الخلاف أجرت «الوطن» بعض الحوارات مع المواطنين الذين تراوحت آراؤهم بين وجود حالة نقص شديد في كفاية المادة وبين توافر المادة بالحد الأدنى ومثال على ذلك تحدث شخص لـ«الوطن» من بلدة نمر عن تخصيصه يومياً بـ٦ خبزات مع العلم أن عدد أفراد أسرته ٤ أشخاص وهو غير كاف ما يضطره للبحث عن بدائل والتعويض عبر تّغيير النمط الغذائي بزيادة الاعتماد على الطبخات التي لا تحتاج لاستهلاك مادة الخبز معها مثل البرغل والرز وغيرها، معتبراً أن هذا حل مؤقت ولابد من معالجة حالة النقص في توافر مادة الخبز وخاصة أن الموسم الحالي من الحبوب كان وفيراً، مضيفاً إن حال الرغيف متردية جداً وتكاد لا تكون مقبولة بسبب سرعة تلف الرغيف وصغر حجمه.

بينما بين عدد من أهالي مدينة إنخل أن عدد السكان المعتمد للمدينة مازال بحدود ٣٠ألف نسمة وقد ارتفع هذه العدد خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة على أثر عودة المهجرين للمدينة لحدود ٤٥ ألف نسمة وهو ما خلق هوة بين مخصصات المدينة من الدقيق واحتياجاتها الفعلية واليومية، وفي الصنمين أفاد عدد من المواطنين أن مادة الخبز متوافرة في حدها الأدنى وأن الكثير من الموظفين والعاملين بدمشق يؤمنون احتياجاتهم منها.

وللتوسع أكثر في الموضوع اتصلت «الوطن» مع مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدرعا عادل الصياصنة الذي بين أن هناك متابعة يومية لمدى توافر مادة الخبز ويتم التقيد بتوزيع مادة الدقيق على المدن والبلدات حسب عدد السكان وفق المعيار المعتمد وهو٢٠٥ غرامات دقيق لكل شخص وهو ما يساوي قرابة رغيف وربع الرغيف، وهنا نسأل المدير عن مدى كفاية هذه الكمية من الخبز وخاصة أن مادة الخبز تشكل أساس في النمط الغذائي لمعظم المواطنين، فبين أن مخصصات المحافظة من مادة الدقيق التمويني أصبحت بحدود ٢٦٥ طناً يومياً بدلاً من ٢٥٠ طناً بعد رفع هذه المخصصات من الوزارة ١٥ طناً مؤخراً، وأن هناك توجهاً أيضاً لدى الوزارة لرفع هذه الكميات بمقدار ١٠ أطنان خلال الأيام القليلة القادمة.

> معاون وزير التموين لـ«الوطن»: لن نقبل بوجود نقص في مادة الخبز وسيتم بحث المشكلة فوراً

> مدير التموين لـ«الوطن»: الخلل في الإحصاء سببه عودة الكثير من المهجرين لبلداتهم

وحول التباين الحاصل بين إحصائيات وزارة التجارة الداخلية التي تعتمدها في منح كميات الدقيق للمحافظة والواقع الفعلي لعدد السكان، بين أن المشكلة تكمن في أن الإحصائيات المتعمدة لا تواكب في بعض الحالات عودة المهجرين وخاصة خلال الأشهر الأخيرة، وهو ما يتم التواصل مع الوزارة من أجله لتتم زيادة حجم المخصصات من الدقيق بما يعادل الزيادات السكانية.

وفي وزارة التجارة الداخلية بين معاون الوزير جمال شعيب لـ«الوطن» أن الوزارة جاهزة لتعدل الإحصاءات المعتمدة لديها بناء على إحصاءات موثقة وزيادة كميات الدقيق التمويني بما يتناسب مع هذه الإحصائيات وأن الوزارة لا تقبل بوجود حالة نقص في توافر مادة الخبز في أي منطقة وأنها جاهزة للمعالجة فور ورود أي شكوى في أي منطقة وأنه سيتم متابعة مدى توافر مادة الخبز في مختلف المناطق في محافظة درعا وإعداد تقارير خاصة بذلك ليتم تنفيذ المعالجات المطلوبة وترميم أي حالة نقص في المادة إضافة إلى أنه سيتم سحب عينات من المخابز للاطلاع على مواصفات الرغيف ومدى التقيد بجودة التصنيع خاصة أن الدولة تتحمل الكثير من الأعباء المالية وغيرها لتوفير مادة الخبز بجودة عالية، مضيفا: ومن غير المسموح التلاعب بذلك.

## مرضى الحمى المالطية يشكون غياب الدواء عن صحة القنيطرة وارتفاع سعره في الصيدليات

| القنيطرة- خالد خالد

اشتكى مرضى الحمى المالطية من غياب الدواء عن مراكز القنيطرة الصحية، تحت مبرر عدم السماح بشراء الأدوية من المديريات وحصرها بالوزارة فقط، ليبقى الخيار الوحيد أمامهم القطاع الخاص.

وأكد مصدر من الجهة المعنية طلب عدم ذكر اسمه أن الوزارة وفرت حتى الآن في مستودعاتها ١٦ قلماً فقط من أصل نحو ٤٠٠ قلم، مضيفاً: وبعد مرور نصف سنة لم تستطع الوزارة تأمين سوى تلك الكمية القليلة.

مريض يؤكد أنه راجع مركز الحلبوني للعيادات التخصصية من أجل دواء الحمى المالطية ولم يجده، فتم توجيهه إلى مركز باب مصلى التابع لصحة دمشق وأيضاً الدواء غير متوافر ليتم إرساله إلى مركز الزاهرة ليحصل على النتيجة ذاتها ويتساءل: إذا كان الدواء غير متوافر بالمراكز الصحية والكادر الطبي يعرف هذه الحقيقة جيداً فلماذا يرسلون المرضى إلى أكثر من مكان، وليتم اللجوء أخيراً إلى الصيدليات الخاصة وشراء الدواء بسعر ١٧ ألف ليرة، والكثير من المرضى عاجزون عن تأمين ثمن هذا الدواء؟

والحقيقة أن مرض الحمية المالطية انتشر بشكل لافت في محافظة القنيطرة ليؤكد فني في أحد المخابر الخاصة أن هناك خمس إصابات يومياً بهذا المرض من دون أن تقوم مديرية الصحة بنفي ذلك أو تأكيده، ولكن من المؤكد وجود حالات كثيرة والدليل عدد المراجعين للمراكز من أجل الدواء.

رئيس منطقة القنيطرة الصحية منهال حسون أكد عدم وجود الدواء لمرضى الحمى المالطية في جميع المراكز الصحية بالمنطقة المسؤول عنها، مبيناً تزويد المنطقة منذ نحو شهر بكمية تكفي مريضاً واحداً فقط وتم توزيعها على مريضين مناصفة رغم مراجعة أكثر من مريض للسؤال عن الدواء.

رئيس مركز العيادات التخصصية هيام مارديني أكدت غياب الدواء لمرضى الحمى المالطية منذ نحو شهرين، مبينة أن مركز الحلبوني وهو مركز تخصصي يفتقد الدواء للكثير من المرضى المزمنين، وقبل نحو شهرين قامت مديرية الصحة بتزويده بكميات قليلة من الدواء الفائض عن حاجة المراكز الصحية التابعة للمديرية بمحافظة درعا.